من الحكم على الشرق الاوسط بأن يعيش في نزاع دائم، بالحؤول دون الشعب الفلسطيني والعيش في حياة طبيعية».

وتحدث الخبير في دائرة المؤتمرات والمنظمات الدولية في وزارة الخارجية الصينية، هي يافي، في الاتجاه عينه، عارضاً الخطوط العامة لسياسة بلده تجاه النزاع في الشرق الاوسط، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، باعتباره يشكّل تهديداً خطيراً للاستقرار الاقليمي والعالمي. وطالب يافي المجتمع الدولي بمواصلة مساعيه لتسوية هذا النزاع، من خلال مفاوضات سلمية، على أساس قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأكد ان السلام لن يتحقق في المنطقة بدون اعادة المناطق المحتلة، واحترام الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وضمان سيادة وأمن جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل.

في تحديده لمضمون «الحقوق غير القابلة للتصرف» لأي شعب من الشعوب، استعاد استاذ العلوم السياسية في جامعة نورث إيسترن، بولاية اوكلاهوما، ورئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين منذ العام ١٩٨٥، د. دونالد بتْز العناصر الأساسية الكامنة في هذا المضمون، وهي حق «الحياة والحرية والبحث عن السعادة». وقال: ان هذه الحقوق الطبيعية، غير القابلة للتصرف، التي أعلنها المفكر السياسي الاميركي، توماس جيفرسون، في خلال حرب الاستقلال الاميركية، تُنكرها اسرائيل على الشعب الفلسطيني، بقسوة وشراسة. فمنذ اندلاع الانتفاضة وما سبقها من سنوات الاحتلال الاسرائيلي، يواجه الفلسطينيون تهديداً مستمراً لأرواحهم مع تزايد عدد الشهداء والجرحى، بما يشبه حملة إبادة منظمة، ومتواصلة، سواء من جانب القوات الاسرائيلية النظامية أو ميليشيات المستوطنين. وتصادر اسرائيل حق الفلسطينيين في الحرية، بما تفرضه من اجراءات منع التجول، وقيود السفر والتنقل، وحرمان الفلسطينيين من مختلف أشكال التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم القومية، وعرقلة نظام التعليم في مختلف مراحله. كما تحرمهم من حق البحث عن السعادة، من خلال بث روح الخنوع والذل في صفوفهم، وتغذية احساسهم بالعجز، الى حدّ التخلّي عن أرضهم ووطنهم والتشرد في بلاد الاغتراب.

وحيّا بتْز نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته الشعبية المتواصلة التي أظهرت للعالم الملامح النبيلة لهذا الشعب، ورسّخت أقدامه على طريق التحرر وتقرير المصير. وأعاد التذكير بما قاله المتحدثون في الحلقة الدراسية، من ان تحقيق السلام العادل والدائم، في الشرق الاوسط، يتطلب، أولاً، وقبل كل شيء، الاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

بعد ذلك تحدث عضو الكنيست الاسرائيلي (الجبهة الديمقراطية للسلم والمساواة «حداش») وعضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الاراضي العربية واللجنة العربية العليا في اسرائيل، هاشم محاميد، في موضوع الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة. ومرّة أخرى، تمّ التركيز على أساليب القمع الاسرائيلية، وسياسة مصادرة الاراضي، وابعاد المواطنين عن منازلهم وقراهم ومدنهم، بهدف تفريغ البلاد من سكانها، وإحلال المستوطنين في مكانهم، والذين يلقون مختلف أشكال الحماية والدعم من قبل المؤسستين السياسية والعسكرية في اسرائيل، ممّا يوفّر لهم حرية أكبر في ممارسة أساليب الضغط والاكراه على السكان الفلسطينيين. أمّا الهدف الحقيقي لسياسة الاستيطان الاسرائيلية، التي يصرّ عليها رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ووزير الاسكان، اريئيل شارون، فهو خلق حقائق على الارض، بحيث يصبح، من المستحيل، عملياً، التفاوض على أساس الارض مقابل السلام، بعد ان يصبح أكثر من ٧٥ بالمئة من الاراضي المحتلة مصادَراً، أو مغلقاً لأسباب عسكرية.

وأكد محاميد عدم إمكان التوصل الى أي حل لمشاكل الشرق الاوسط بدون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة هذه الحقوق، من خلال إقامة دولته المستقلة، الامر الذي يتطلب من اسرائيل الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في حرب العام ١٩٦٧. وتطرّق محاميد الى الوضع السياسي الداخلي، في اسرائيل، وانقسام الناخبين الى معسكري الصقور والحمائم. وأوضح انه على الرغم من بعض نقاط الخلاف